هيئة الأمم المتحدة للمرأة

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

أثر سياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في اليمن

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أثر سياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في اليمن

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الإسكوا، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الإسكوا بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها.

لا تتحمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولا الإسكوا أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الإسكوا تدعمها.

مطبوعة صادرة عن:
هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق (العراق، بغداد، المنطقة الدولية، مجمع الأمم المتحدة)
الموقع الإلكتروني: https://arabstates.unwomen.org/ar

الإسكوا، بيت الأمم المتحدة
ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

شكر وتقدير

صدرت هذه الدراسة بتكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). أعد الدراسة كل من السيدة ريم فلوح الزبن (مستشارة دولية) والسيدة انطلاق المتوكل (مستشارة وطنية). وقدم كل من خديجة معلا، كبيرة مستشاري السياسات في مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق، وندى دروزة، رئيسة قسم المساواة بين الجنسين في الإسكوا، مدخلات جوهرية في جميع مراحل إعداد هذه النشرة، وذلك تحت توجيه دينا زوربا، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق واليمن، ومهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا، وبدعم إداري قيّم من قبل نمير زوين.

الرسائل الرئيسية

الاستنتاجات:

- خلال جائحة كورونا، كان هناك عدد قليل نسبيًا من السياسات التي تراعي النوع الاجتماعي:
  - خفض ساعات العمل في الخدمة المدنية، ومنح الموظفات إجازة مدفوعة الأجر؛
  - منح النساء الحوامل خيار عدم الذهاب للعمل؛
  - الاعتراف بالأهمية الحاسمة لدور الرعاية التقليدي الذي تلعبه المرأة في الحفاظ على الأسرة.
- تم إدراج النساء على أساس مؤقت في الهيئات التي تم تشكيلها لمواجهة الوباء، حيث تراوحت نسبة مشاركتهن من لا مشاركة على الإطلاق إلى 15 في المائة أو 20 في المائة؛
- من الواضح أن الاستجابة للجائحة بشكل يراعي الفوارق بين الجنسين مفقودة إذ تبقى أوجه عدم المساواة قائمة عبر مجالات الحياة الرئيسية وفي المجال العام؛
- تعرضت النساء بشكل متزايد للخطر، فكانت الحلقة الأضعف في العديد من الوظائف، وأول من تم الاستغناء عنه. كما تحمّلت النساء أعباء الأعمال المنزلية المكثفة من تطهير وتعقيم وتنظيف المنزل، فضلاً عن المسؤوليات المتزايدة في إدارة الشؤون المنزلية والاقتصادية للأسرة.

التوصيات:

- من أجل تحقيق الرعاية والحماية الاجتماعية، يُقترح تقديم المزيد من المساعدات المالية والعينية وعلى نحو أفضل، مصحوبة بمشاريع صغيرة تساعد في الوصول الى الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك للنساء؛
- على السلطات الرسمية السماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في توزيع المساعدة الإنسانية ورص تنفيذ برامج المساعدة؛
- يجب أن تستند التدخّلات على احتياجات الشعب اليمني وبلدهم بدلاً من الافتراضات والتصورات المسبقة؛
- يُنصح المانحون الدوليون ومنظمات المجتمع المدني بالتدقيق في خدمات الحماية الاجتماعية التي يقدمونها للمجتمع اليمني والتأكد من أنها تراعي النوع الاجتماعي بشكل مناسب؛
- ينبغي أن تستند المبادرات الرامية لتوسيع سجل الأشخاص المعرضين للخطر وتحسين آليات التنفيذ لجميع جوانب الحماية الاجتماعية، على فهم القيود المرتبطة بالنوع الاجتماعي ومراعاتها؛
- على السلطات الرسمية إدراك الحواجز الاجتماعية والثقافية، كافتقار النساء والفتيات إلى سلطة اتخاذ القرار بشأن النفقات، والقيود المفروضة على حركتهن والمواقف الثقافية التي تعزز الممارسات التقليدية الضارة.

المحتويات

الرسائل 4
المقدمة..... 6
الحماية الاجتماعية، وجائحة كوفيد-19، وقضايا النوع الاجتماعي 8
المنهجية 12
اليمن: الوباء وقضايا النوع الاجتماعي 14
بعض التوصيات لأصحاب المصلحة 22

المقدمة

عندما بدأت جائحة كوفيد-19 بالانتشار في جميع أنحاء العالم، نظر البعض الى هذا الوباء على أنه "المحقق العظيم للمساواة" كونه قادر أن يصيب كل من الأغنياء والفقراء على حد سواء، وقادر أن يؤثر على كل من العالم الصناعي والدول النامية، ولا يُفرِق ما بين الرجال والنساء.

ومع ذلك، سرعان ما ثبت عدم صحة هذه النظرية، حيث أصبحت التفاوتات في السلطة أكثر وضوحاً وازدادت أوجه عدم المساواة المتفاقمة في جميع أنحاء العالم بشكل صارخ (ريان والعيادي، 2020؛ لوكوت وأفاكيان، 2020).

وقد أظهرت العديد من الدراسات بأن النساء اضطررن الى تحمل العبء الأكبر من الجائحة كما هو الحال كلما تحلّ مجاعة أو تندلع حرب أو تقع كارثة طبيعية (ماكلرين وآخرين2020). ومع الأسف، لم تأخذ معظم السياسات ذات الصلة بالجائحة بالاعتبار أوجه الضعف المتزايدة للمرأة. فسواء كنّ عاملات في مجال الصحة أو ربات بيوت، وجدت النساء أنفسهن في الخط الأمامي في مواجهة الوباء.

في منشور موجز ولكن ذات التأثير الكبير بعنوان "المساواة بين الجنسين في أعقاب جائحة كوفيد-19"، تلقي هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020) الضوء على مدى عرقلة الجائحة لسبل عيش المرأة وفرصها للوصول إلى الخدمات، إن لم تحبطها تماماً. يفاجئنا التقرير بالنتيجة التي توصلت اليها منظمة الصحة العالمية والتي تشير الى أنه على الرغم من أن 37 ٪ فقط من حالات الإصابة المؤكدة بالوباء في جميع أنحاء العالم تم تصنيفها حسب النوع الاجتماعي والعمر، فمن المرجح أن تكون القطاعات النسوية هي الأكثر تضررًا، مما يبيّن مدى هشاشة الأمن الاقتصادي للمرأة.

إن البحث في أثر استجابات الحماية الاجتماعية للجائحة على المساواة بين الجنسين في وقت لا تزال فيه الجائحة محتدمة ليس بالمهمة السهلة. والبحث فيها في دولة هشة مثل اليمن يزيد من التحديات عدة اضعاف. وعلى الرغم من أنه، وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2008)، لا يوجد توافق في الآراء بشأن تعريف الدولة الهشة، إلا أن السمات المشتركة تشمل "الضغوط الديموغرافية، والحركة الكثيفة للمهاجرين والنازحين داخليًا، وإرث التظلم الجماعي الساعي للانتقام، والهروب البشري المزمن والمستدام، والرفاه ونوعية الحياة... والتنمية الاقتصادية غير المتكافئة التي تؤثر على شرائح من السكان (الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة) و" الافتقار إلى القدرة على أداء الوظائف الحكومية الرئيسية "(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، 2008، ص 14).

لا يمكن التقليل من شأن التحديات التي تواجه إجراء البحوث في ظل هذه الظروف، كما أن انتشار الوباء يفاقم الصعوبات. فقد أدت تدابير الإغلاق التي اتخذتها معظم البلدان للتصدي للجائحة الى تعميق مشاكل الركود الاقتصادي، والفقر والمجاعة. لمواجهة ذلك، تم تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، خاصة تلك القائمة على المبالغ النقدية، في جميع أنحاء العالم للتخفيف من تداعيات إجراءات الإغلاق، بشكل خاص بالنسبة للأشخاص الذين لا يتمتعون بفرصة العمل من المنزل أو القدرة على عزل النفس (سوينكلس وإتكوفيتس 2020). ويؤكد أصحاب المنشور أن الزيادة المفاجئة في الطلب على الحماية الاجتماعية كشفت عن ثغرات في الأنظمة الحالية، مما يخلق العديد من التحديات مثل تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الدعم وتصميم أنظمة سريعة وآمنة لإيصال المساعدة.

ويمكن تلخيص آليات الحماية الاجتماعية التي كانت موجودة في اليمن قبل ظهور الوباء على النحو التالي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020 أ):

1. شبكة الأمان الاجتماعي:

- صندوق الرعاية الاجتماعية: يغطي الشرائح غير القادرة على الانضمام الى سوق العمل بالإضافة الى الأشخاص الذين يعانون من إعاقة كاملة أو جزئية دائمة أو مؤقتة والذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا؛

- الصندوق الاجتماعي للتنمية: باعتباره آلية الحماية الاجتماعية الرئيسية، يشمل الصندوق الاجتماعي للتنمية أربعة برامج رئيسية: برنامج التنمية المجتمعية والمحلية، وبرنامج بناء القدرات، وبرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج المال مقابل العمل؛

- مشروع الأشغال العامة (PWP): يوفر فرص عمل للعمالة الماهرة وغير الماهرة ويقدم الخدمات الأساسية للفئات الأكثر احتياجاً؛

- برامج ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر: تهدف إلى الحد من البطالة ودعم سبل العيش وتخفيف حدة الفقر من خلال تقديم القروض والخدمات المالية للأفراد ذوي الدخل المنخفض لتشجيع الادخار.

2. التأمينات الاجتماعية:

- الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات التقاعدية: وتشمل القطاعات العامة والمختلطة؛

- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؛

- صندوق تقاعد العسكريين؛

- صندوق رعاية وتأهيل المعوقين.

بناءً على ما تم ذكره أعلاه، تهدف هذه الدراسة إلى تطوير فهم أفضل لأثر سياسات الحماية الاجتماعية في اليمن على المساواة بين الجنسين كجزء من الاستجابة لجائحة فيروس كورونا؛ ووضع توصيات لصانعي السياسات حول كيفية تكييف هذه الاستجابة؛ ودرس تدابير الحماية الاجتماعية التي تم تبنيها وآثارها المحتملة على المساواة بين الجنسين.

وفيما يلي الأهداف الرئيسية للدراسة:

- درس وشرح المخاطر المتزايدة وأوجه الضعف التي واجهتها النساء من مختلف الفئات الاجتماعية خلال أزمة جائحة كورونا، وذلك من خلال استخدام البيانات المتوفرة؛

- استعراض القيود والفرص المتاحة لمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والسياسات المتعلقة بالوباء، وذلك من خلال استخدام التحليل الحالي والنظر في الهياكل السياسية وحالات الطوارئ المعلنة؛

- تحليل مدى ملاءمة سياسات الرعاية الاجتماعية والحماية التي تم الإعلان عنها خلال الجائحة ومدى مراعاتها لمنظور المساواة بين الجنسين؛

- فحص الأثر التفاضلي المحتمل بين الجنسين لسياسات الرعاية والحماية خلال الجائحة؛

- النظر في المجالات المحتملة لتزايد أوجه ضعف النساء من الفئات المختلفة خلال الجائحة، وتسليط الضوء عليها، وتحديد الحلول المحتملة المحدّدة الأهداف والمستجيبة للنوع الاجتماعي للحد من المخاطر؛

- مراجعة وتقييم مستوى المنفعة وإمكانية وصول النساء إلى سياسات وخدمات الحماية الاجتماعية التي تم تقديمها خلال الجائحة؛

- تقييم وسائل وأدوات الاتصال المستخدمة للإعلان عن سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية خلال الجائحة؛

- تحديد الفرص المحتملة لحماية حقوق المرأة خلال جائحة كوفيد-19 وتقديم توصيات ملموسة لصانعي السياسات.

تم إعداد هذا التقرير بالتزامن مع تقرير مماثل حول أثر سياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة للجائحة على المساواة بين الجنسين في العراق. يستند التقريران إلى نفس الإطار النظري ويعتمدان نفس المنهجية البحثية.

بالتالي، فإن الفصول الثلاثة الأولى من التقريرين متطابقة، ما لم يتضمن النص إشارة خاصة إلى العراق أو اليمن.

الحماية الاجتماعية، وجائحة كوفيد-19، وقضايا النوع الاجتماعي

قبل مناقشة البحث، من الضروري مراجعة كيفية تأثير الجائحة على أنظمة الحماية الاجتماعية والتركيز على الدروس المستفادة من تقييمات النوع الاجتماعي السابقة لأنظمة الحماية الاجتماعية، لا سيما تلك التي أخذت في الاعتبار دورة الحياة. سيتيح ذلك اعتماد تعريف عملي للحماية الاجتماعية واختيار إطار تحليلي.

تم تعريف الحماية الاجتماعية بطرق مختلفة حسب أهداف البرامج والمنهجيات المختلفة المعنية. ففي حين أن وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ترى أن "الحماية الاجتماعية تشمل مجموعة فرعية من الإجراءات العامة التي تنفذها الدولة أو القطاع الخاص، والتي تعالج المخاطر والهشاشة والفقر المزمن" (وزارة التنمية الدولية البريطانية، 2005على النحو المذكور في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2009، ص 19)؛ تنص منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أن:

> *الحماية الاجتماعية تشير إلى السياسات والإجراءات التي تعزز قدرة الفقراء والفئات المستضعفة على الهروب من الفقر، وإدارة المخاطر والصدمات بشكل أفضل. وهي تشمل الأدوات التي تعالج الفقر والضعف المزمنين والناجمين عن الصدمات ... يمكن أن تساعد في تعزيز التمكين والأمن من خلال تحسين إدارة المخاطر ... وتدعم تنمية رأس المال البشري، وتعزيز قدرات الأفراد الفقراء والمستضعفين والمساعدة على الحد من انتقال الفقر بين الأجيال.*

تذهب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أبعد من ذلك لتؤكد على أن الدولة يجب أن تكون الفاعل الأساسي في توفير الحماية الاجتماعية مؤكدةً على أن هذا يضفي الشرعية على الدولة ويقويها. كما تؤكد على أهمية الحفاظ على نهج قائم على الحقوق للحماية الاجتماعية، مع التركيز على التمكين ومعالجة التفاوتات الاجتماعية عبر دورة الحياة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2009 صفحة 24-25).

بالإضافة إلى الأهداف والمنهجيات، يلعب الوضع الاقتصادي للبلد/ البلدان المعنية دورًا أيضًا. فرق رئيسي آخر بين التعاريف المختلفة التي شملها الاستطلاع هو أن بعضها يركز على أهداف الحماية الاجتماعية بينما يركز البعض الآخر على الأدوات الرئيسية المستخدمة لتحقيقها. لذلك، ولغرض هذا التقرير، يجب صياغة تعريف عملي يعكس الوضع في اليمن ونوع الخدمات المقدمة.

على الرغم من أن الحماية الاجتماعية يتم توفيرها عادة من قبل الدولة، إلا أن هناك تعريفات تركز على "الإجراءات العامة"، بحيث يمكن أن تشير كلمة "عامة" إلى الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية (أوبراين وآخرون، 2018).

يلاحظ كل من ساباتس-ويلر وكابير (Sabates-Wheeler and Kabeer)، وكلاهما رائد في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في خدمات الحماية الاجتماعية، أن النوع الاجتماعي نادرًا ما يستخدم في "التداعيات المختلفة لأجندة الحماية الاجتماعية". لسوء الحظ، وبعد مرور خمسة عشر عامًا، لم يتحسن الوضع كثيرًا، بحيث يظهر تقييم سريع لمدى مراعاة استجابات الحماية الاجتماعية الأولية للجائحة (اعتبارًا من 3 أبريل 2020) بأن من بين 418 مبادرة للحماية الاجتماعية، حوالي 11% فقط أظهرت بعض المراعاة للنوع الاجتماعي، وذلك بشكل محدود. (هيدروبو وآخرون، 2020).

تعتبر هذه المقدمة الموجزة ضرورية من أجل تطوير تعريف عملي مناسب لغرض هذا التقرير، والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار الوضع الهش للبلد قيد الدراسة قبل ظهور الجائحة وجميع السياسات المتبعة لمواجهتها، وأن يتسم بالمرونة الكافية التي تتيح معالجة عدم المساواة بين الجنسين من خلال "دمج أدوات الحماية الاجتماعية التقليدية ... مع التدخلات التكميلية، مثل رفع الوعي حول المعايير الاجتماعية التي تدعم عدم المساواة، وضمان صلة أفضل مع الخدمات الحكومية الأخرى." (نيوتن 2016:3).

بعد مراجعة المقالات المختلفة، وجدنا أن التعريف الذي اقترحه أوبراين وآخرون (2018) مناسب تمامًا إذ تمت صياغته خصيصًا للتعامل مع الصدمات والمتطلبات المختلفة التي ترافق المراحل المختلفة لدورة الحياة، وبالتالي يمكن تطبيقه على العراق. وفي الوقت نفسه يراعي هذا التعريف النوع الاجتماعي ويشمل غير الفقراء المعرضين للمخاطر، مما يناسب تمامًا عصر جائحة كوفيد-19. وتعريفهم هو التالي:

> *الحماية الاجتماعية، ... هي مجموعة الإجراءات العامة التي تعالج كل من الحرمان المطلق ونقاط الضعف لدى أشدّ الناس فقراً، وكذلك حاجة غير الفقراء الى الأمن في مواجهة الصدمات والمطالب الخاصة بمختلف مراحل دورة الحياة. قد تكون هذه الاستجابة "العامة" حكومية أو غير حكومية.*
>
> *أوبراين وآخرون (2018، ص 5)*

نظرًا لأن لدى اليمن، ومنذ بعض الوقت، منظمات دولية تعمل للتصدي للأزمات الإنسانية الصعبة، فإننا نتفق مع هارفي (2009، ص 184) على أن المساعدات الإنسانية هي مجموعة فرعية من الحماية الاجتماعية وليست فئة منفصلة عنها. ومن ثم، فإن الإجراءات العامة المشار إليها في التعريف أعلاه تشمل الإجراءات في مجال الحماية الاجتماعية التي تنفذها المنظمات الحكومية أو غير الحكومية أو الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية غير الحكومية. لذلك، سيتم تعديل التعريف العملي للحماية الاجتماعية المعتمد لغرض هذا التقرير على النحو التالي:

> *الحماية الاجتماعية، ... هي مجموعة الإجراءات العامة (التي تعالج كل من الحرمان المطلق ونقاط الضعف لدى أشدّ الناس فقراً، وكذلك حاجة غير الفقراء الى الأمن في مواجهة الصدمات والمطالب الخاصة بمختلف مراحل دورة الحياة. قد تكون هذه الاستجابة "العامة" حكومية أو غير حكومية أو* ***من قبل الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية غير الحكومية.***

تم تفصيل مجموعة أدوات الحماية الاجتماعية بشكل جيد للغاية في في دراسة هيبار وفيلبس (2020، ص 5). أما لغرض هذا التقرير، فقد استعرضنا من مخطط دراستهم الأدوات الموجودة في اليمن والتي تم سردها في الجدول التالي:

مجموعة أدوات الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات	التحويلات النقدية	• التحويلات النقدية المستهدفة للفقر. • التحويلات النقدية المشروطة. • المعاشات الاجتماعية (الإعاقة).
	التحويلات العينية	• برامج الغذاء المدرسي. • برامج توزيع المواد الغذائية.
	الأشغال العامة	• النقد مقابل العمل.
	الإعفاء من الرسوم	• تأمين صحي • دعم الكهرباء • دعم المدخلات الزراعية
التأمينات الاجتماعية	المعاشات الاشتراكية	• استحقاقات الشيخوخة • استحقاقات الإعاقة • استحقاقات الورثة
	التأمينات الاجتماعية الأخرى	• إجازة مرضية مدفوعة الأجر؛ • إصابة مهنية • إجازة الأمومة.

إن انتشار وباء كورونا بمثل هذه القوة والسرعة أدى الى شلل النظم في جميع أنحاء العالم، من بينها أنظمة الحماية الاجتماعية. يعتمد تقديم الدعم في حالات الطوارئ على وجود إما أنظمة مرنة تضمن تقديم الخدمات دون انقطاع؛ أو أنظمة ذات المرونة الكافية لاستنباط أنواع جديدة من الاستجابة للجائحة (هيبار وفيلبس 2020).

حتى قبل ظهور الجائحة، كان قد ثبت أن:

- يمكن للأزمات أن تزيد من حدة أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين... فغالبًا ما تتأثر النساء والفتيات بالصدمات بشكل غير متناسب؛
- على الرغم من زيادة الاستثمار في الحماية الاجتماعية الحساسة للصدمات خلال السنوات الأخيرة، إلا أن معظم البرامج تجاهلت النوع الاجتماعي، ولم تولي الا الاهتمام الضئيل لاحتياجات النساء والفتيات المحددة عبر دورة الحياة في سياق الأزمات؛
- التغاضي عن قضايا النوع الاجتماعي والإدماج قد يؤدي إلى تفاقم الفقر والهشاشة وعدم المساواة بين الجنسين؛ كما يضيع من فرص التمكين والتغيير التحويلي ". (هولمز، 2019، ص 1).

وقد تم الإشارة بحق إلى أنه في خضم مثل هذه الأزمة، "من المرجح أن يتم التغاضي عن اعتبارات النوع الاجتماعي في محاولة عاجلة لإنقاذ الأرواح وتوفير الدعم الاقتصادي الحاسم" (هيدروبو وآخرون، 2020، ص 1). إن معظم الأبحاث المنشورة حول النوع الاجتماعي وجائحة كوفيد-19 تكرر نفس القضايا. وشملت الاقتراحات الرامية الى ضمان المساواة بين الجنسين خلال الجائحة مجالات الصحة والتعليم والظروف الاقتصادية والوكالة (البنك الدولي 2020). وبدلاً عن ذلك، يركز هيدروبو وآخرون (2020) بشكل أكبر على تكييف خطط الحماية الاجتماعية القائمة والفئات المستهدفة وآليات التنفيذ والبرمجة التكميلية.

كان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نصيبها من تداعيات جائحة كوفيد-19، والتي ما لبثت أن أدت الى تفاقم المشاكل التي واجهتها العديد من الدول في المنطقة، حيث أثرت الأزمات المفتعلة من قبل الإنسان والطبيعية على ثلثيها (منظمة الصحة العالمية، 2020). وقد لوحظ الفقر والتشريد القسري لملايين الأشخاص وضعف أنظمة تقديم الخدمات في تلك المناطق. من المرجح أن يكون للركود الاقتصادي المرتبط بالجائحة آثار طويلة المدى. لذلك توصي منظمة الصحة العالمية باتخاذ تدابير تستهدف الاستجابات الاقتصادية، والحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية، والتماسك الاجتماعي، وقدرة المجتمع المحلي على الصمود.

تذهب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2020 أ) إلى أبعد من ذلك في وصف الوضع في المنطقة في ظل الجائحة من خلال إضافة الأعراف الاجتماعية التقليدية والأطر القانونية الخاصة بالمنطقة والتي تزيد من التحديات التي تواجهها المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

بعد هذا الموجز حول الحماية الاجتماعية والنوع الاجتماعي وجائحة كوفيد-19، ننتقل لمناقشة كيف توصّلنا إلى الإطار التحليلي لهذا التقرير.

على الرغم من وجود العديد من الأطر المفاهيمية للحماية الاجتماعية التي تم تطويرها على مدار السنوات العشرين الماضية، لم تبد أياً منها مناسبة مع احتياجات هذه الدراسة. على نحو مثالي، ينبغي لأي إطار حماية اجتماعية يناسب هذه الدراسة أن:

أ- يأخذ بالاعتبار أثر أي مرض شديد الخطورة أو كارثة طبيعية؛
ب- يتناول الحماية الاجتماعية في الدول الهشة؛
ت- لا يستلزم الحصول على بيانات من الأسر أو الأفراد؛
ث- يركّز بشدة على قضايا النوع الاجتماعي؛
ج- ومن المفضّل أن يدرج قضايا النوع الاجتماعي طوال دورة الحياة.

على الرغم من مصادفتنا لبعض الأطر الممتازة خلال المراجعة المكتبية، إلا أنه كان من الصعب إيجاد كل العوامل المذكورة أعلاه مجتمعة في أي إطار مفاهيمي واحد. على سبيل المثال، يبحث هارفي (2009) في الحماية الاجتماعية في الدول الهشة، لكن إطار عمله لا ينظر إلى الفروق بين الجنسين. وتنظر نيوتن (2016) في المخاطر عبر دورة الحياة، لكن إطار عملها، المتأثر بشدة بساباتس-ويلر وديفيري (2004)، يؤكد على أهمية النظر إلى العناصر "التحويلية" في التعامل مع الضعف الاجتماعي، مما قد يكون مستحيل نظرًا لأن اليمن مثقلة بعبء مضاعف لكونها دولة هشة من جهة وتواجه جائحة كوفيد-19 من جهة أخرى. وفيما كان من المثالي استخدام هذا الإطار، وعلى الرغم من أننا نشير إليه في حالات معينة، إلا أنه لم يكن من الممكن أن تعتمد عليه الدراسة بكاملها لأنه من الصعب الالتزام حتى بنصفه.

أوضح هولمز وجونز (2010 أ)، اللذان تبنيا أيضًا الإطار المفاهيمي للحماية الاجتماعية التحويلية لديفيرو وساباتس ويلر، أنه بالإضافة إلى كونها حمائية (توفر الإغاثة) ووقائية (تتيح تجنب الحرمان) و/ أو تعزيزية (تعزّز الدخل والقدرات) ، قد تكون مبادرات الحماية الاجتماعية تحويلية من خلال استهداف "معالجة المخاوف المتعلقة بالإنصاف والإقصاء الاجتماعيين واللذان غالبًا ما يشكلان أساس تجارب الناس مع الفقر المزمن والضعف". (هولمز وجونز، 2010 ب، ص 4).

ومع ذلك، فإننا ندرك أنه حتى عند التعامل مع التدابير الحمائية والوقائية فقط (الإجراءان الأولان قبل الوصول إلى التدابير التعزيزية والتحويلية)، يجب معالجة علاقات القوة بين الرجل والمرأة لتصبح أكثر توازناً (ديفيرو وويلر، 2004).

لقد حاولنا أيضًا استخدام إطار اليونيسف للحماية الاجتماعية (2020) الذي تم نشره مؤخرًا والمراعي للنوع الاجتماعي والعمر، ولكنه لم يستوف المعايير الخمسة المذكورة أعلاه، على الرغم من أنه إطار شامل للغاية.

نظرًا لعدم تمكننا من إيجاد إطار يناسب معاييرنا، قمنا بتطوير إطارنا التحليلي الخاص الذي يأخذ في عين الاعتبار حقيقة أن اليمن دولة هشة، وذلك من خلال تسليط الضوء على الهشاشة باعتبارها تطوق بيئة الدراسة بأكملها. وكأن الهشاشة بحد ذاتها غير كافية لعرقلة السياسات التحويلية، يأتي تأثير جائحة كورونا على البلاد أيضاً على الهامش الخارجي للإطار التحليلي ويعمّ البحث. ويتبيّن أيضاً من الرسم الخاص بالإطار التحليلي (أدناه) أن جائحة كوفيد-19 أدت أيضاً إلى إجراءات إغلاق تام من ضمنها إغلاق المدارس وأماكن العمل، وإلغاء المناسبات العامة، وتقييد التنقل، والحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي.

مع الأخذ في الاعتبار هذين العائقين الرئيسيين، ننتقل للنظر في كيفية تفاعل آليات تقديم الحماية الاجتماعية والآليات الأخرى ذات الصلة مع آثار الجائحة والإغلاق من حيث تقديم خدمات الرعاية والحماية وتخفيف الآثار السلبية للقيود التي فرضها الوباء، بالإضافة إلى طرق وأدوات الاتصال التي تم استخدامها للإعلان عن سياسات وبرامج الحماية خلال الجائحة. سيتم النظر في هذه القضايا الثلاث من حيث استجابتها للنوع الاجتماعي مع النظر، كلما أمكن، في التأثيرات المختلفة عبر دورة الحياة.

أثر استجابات الحماية الاجتماعية لجائحة كوفيد-١٩ على المساواة بين الجنسين في اليمن

الإطار التحليلي

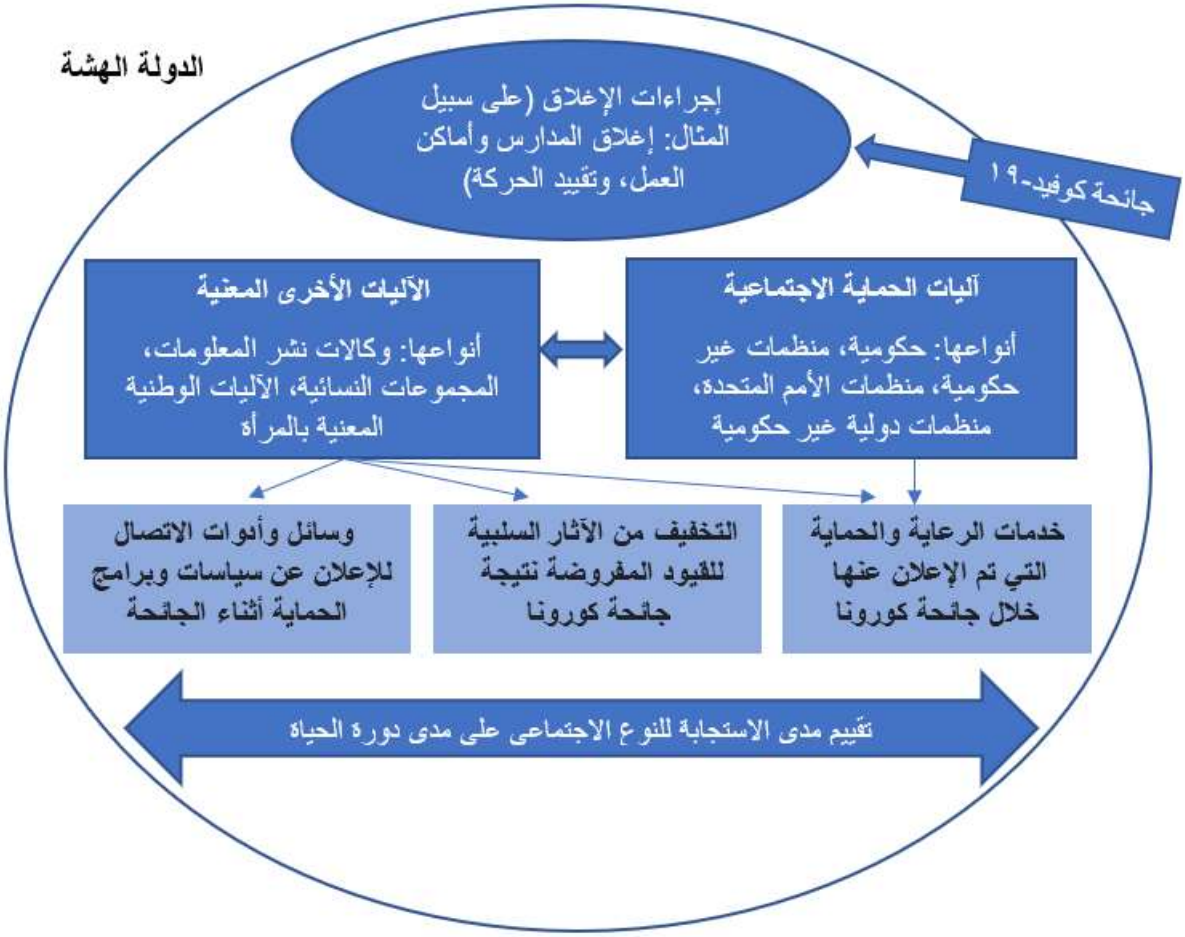

المنهجية

تستخدم هذه الدراسة منهجية نوعية تتضمن المكونات التالية: مراجعة أدبية، وتقييم من منظور النوع الاجتماعي لخدمات الحماية الاجتماعية المقدمة منذ بداية الجائحة في اليمن، ومقابلات مع ممثلين حكوميين وغير حكوميين. اضطلع بهذا البحث باحث وطني وباحث دولي.

تحليل وتقييم من منظور النوع الاجتماعي

تم إجراء التقييمات جوانب الضعف المراعية للفوارق بين الجنسين لتغطية القضايا التالية:

- مدى مراعاة سياسات الرعاية الاجتماعية والحماية التي تم الإعلان عنها خلال أزمة كورونا للفوارق بين الجنسين.
- الآثار المحتملة والمتفاوتة بحسب نوع الجنس لسياسات الرعاية والحماية على النساء والرجال أثناء أزمة كوفيد-19.
- المجالات المحتملة لتفاقم ضعف النساء من مختلف الفئات، خلال الجائحة.

من أجل تقييم وسائل وأدوات الاتصال المستخدمة للإعلان عن سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية خلال الأزمة، تم إجراء تحليل جنساني لها، إذ تم تحليل وسائل وأدوات الاتصال ومدى مراعاتها لمنظور النوع الاجتماعي ليس فقط من حيث المحتوى بل أيضًا من حيث وسائل الإيصال، وذلك لضمان تلقي النساء الرسائل كما الرجال.

أدى الوضع الهش في اليمن إلى تفاقم غياب النساء عن عمليات صنع القرار. لم يتم بعد تقييم ظهور الجائحة ومدى تأثيرها على إدماج المرأة في مراكز صنع القرار. لذلك، سيحاول هذا التقرير مراجعة القيود والفرص المتاحة لمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والسياسات المتعلقة بجائحة كورونا.

تكشف عمليات تقييم مواطن الضعف التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتي أجريت على البيانات الموجودة عن المخاطر المتزايدة وأوجه الضعف التي واجهتها النساء من مختلف الفئات الاجتماعية خلال أزمة كورونا. وقد أتاح ذلك، بالإضافة إلى جميع المهام المذكورة أعلاه، للباحثين الدوليين والوطنيين:

(أ) تحديد الحلول المحتملة المراعية للنوع الاجتماعي والهادفة للحد من مخاطر وآثار الجائحة.

(ب) تحديد الفرص المحتملة للمرأة للتمتع بحقوقها في الحماية الاجتماعية أثناء الأزمة.

(ج) تقديم توصيات ملموسة يمكن أن تقدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى صانعي السياسات في اليمن.

ب- المقابلات

الهدف من المقابلات مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة هو انتاج فهم أفضل لجوانب النوع الاجتماعي لتدابير الحماية الاجتماعية المنفذة نتيجة الجائحة. كما تناولت المقابلات الفوائد الفعلية، والتصورات والمواقف تجاه المساواة بين الجنسين أثناء حالات الطوارئ.

كانت المقابلات متعمقة وشبه منظمة. طور فريق البحث مجموعات مختلفة من الأسئلة التي تضمنت بعض الأسئلة العامة الموجّهة لجميع المنظمات، ولكنها ركزت عدا عن ذلك على نوع العمل الذي تم تكليف المنظمات به:

(1) المسؤولون الحكوميون بما في ذلك ممثلو الآليات الوطنية المعنية بالمرأة (NWMs)،

(2) موظفو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في اليمن.

(3) ممثلو المجتمع المدني.

ج- المشاركون في البحث

تم اختيار المشاركين في البحث لتمثيل أنواع المؤسسات المذكورة أعلاه. تم إجراء ما مجموعه 35 مقابلة بهدف كتابة هذا التقرير، موزعة على النحو التالي: عشر مقابلات مع ممثلين عن الحكومة المعترف بها دوليًا؛ ثماني مقابلات مع ممثلي حكومة الأمر الواقع؛ مقابلات مع ممثلين عن إثنين من هيئات الأمم المتحدة؛ مقابلتين مع ممثلين عن إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية؛ تسع مقابلات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني وأربع مقابلات مع ممثلي القطاع الخاص الذين كانوا ناشطين في أعمال الإغاثة أثناء الجائحة. وقد تم تجميع مقابلات القطاع الخاص مع مقابلات المجتمع المدني في التحليل والتقرير.

د- تحليل البيانات

تم ترميز البيانات التي تم جمعها من المراجعة المكتبية والمقابلات وتصنيفها على نطاق واسع طبقاً للقضايا الرئيسية التي يتناولها هذا التقرير وتقييمها من حيث آثارها المتعلقة بالنوع الاجتماعي، لا سيما: مدى مراعاة التدابير المتّخذة خلال أزمة كورونا لمنظور النوع الاجتماعي؛ والآثار المحتملة والمتفاوتة بحسب نوع الجنس للجائحة؛ ووسائل وأدوات الاتصال؛ والقيود والفرص المتاحة لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والسياسات المتعلقة بالجائحة.

هـ- الاعتبارات الأخلاقية

تكفّل الباحث المحلي شرح الغرض من البحث شرحاً كاملاً للمشاركين قبل إجراء المقابلات. كما تم التأكيد للمشاركين بأن البيانات التي تم جمعها من المقابلات ستُستخدم فقط لأغراض البحث ولن يتمكن سوى فريق البحث وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من الوصول إلى البيانات الأولية. كما تم الالتزام بجميع الاعتبارات الأخلاقية والضوابط المهنية الأخرى المطلوبة لإجراء مثل هذه المقابلات.

لم يتم ذكر أسماء أي من المؤسسات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وأسماء الممثلين الذين تمت مقابلتهم من أجل حمايتهم من أي انتقام أو رد فعل عنيف محتمل.

و- التحقق من الصحة

لقد خضعت نتائج هذا التقرير لعملية استعراض ومصادقة الأقران على مستويين (two-tier pier validation) حيث تم مراجعة المسودات الأولية من قبل المستشار الدولي/الإقليمي أولاً، ومن ثم من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

ز- القيود

كان هناك بعض الصعوبات في الحصول على بيانات محدثة، وذلك بسبب الجائحة والوضع الأمني في اليمن. ورغم المحاولات العديدة التي بذلت للحصول على مثل هذه البيانات من خلال المقابلات، إلا أن كثيراً ما أجاب المشاركون بأنهم لا يملكون المعلومات المطلوبة. وفيما لم يتمكّن سوى عدد قليل جدًا من المجيبين من تقديم إجابات قاطعة، إلا أنهم قدموا أفضل ما لديهم من تقديرات كلما أمكن ذلك.

اليمن: الوباء وقضايا النوع الاجتماعي

لا تزال اليمن تعاني من أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ما يقرب من 80 في المائة من السكان - أكثر من 24 مليون شخص - بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية.

منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، 2020

جلب انتشار وباء كورونا في جميع أنحاء العالم معه العديد من التحديات. وفي محاولة للتخفيف من حدة آثار الجائحة، اضطرت الحكومات الى فرض تدابير صارمة، إلا أن بعض المجموعات وجدت نفسها في معاناة أكبر نتيجة الإغلاق، وفقدان الوظائف، وعدم القدرة على الوصول إلى المرافق، بالإضافة الى العديد من العواقب الأخرى. ولا يمكن التقليل من شأن الخسائر في الأرواح والآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية المتفاقمة التي تسببت بها جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، في دولة هشة مثل اليمن، يصبح شبه مستحيل التغلب على التحديات، وغالبًا ما يسمح لقضايا النوع الاجتماعي أن تنزلق نحو الأسفل على سلم الأولويات.

يبدأ هذا الفصل بلمحة عامة على التدابير الخاصة التي تم اتخاذها في اليمن لمواجهة الوباء، وآثارها من منظور النوع الاجتماعي، وأثرها المحدد على وصول المرأة إلى الخدمات والحماية الاجتماعية. يستعرض القسم الثاني أوجه الضعف والمخاطر المتزايدة التي واجهتها النساء من مختلف الفئات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19. أما القسم الثالث، فيركّز على تقييم مدى مراعاة أساليب وأدوات الاتصال

المستخدمة للإعلان عن سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية خلال الأزمة لمنظور النوع الاجتماعي؛ بينما يعرض القسم الأخير من هذا الفصل بعض الحلول المحتملة.

أ - الحماية الاجتماعية أثناء جائحة كوفيد-19

يستعرض هذا القسم التدابير الخاصة وسياسات الحماية التي اتّخذتها اليمن لمواجهة الجائحة، ثم ينتقل لتحليل مدى استجابة هذه التدابير والسياسات للنوع الاجتماعي، ودراسة آثارها المحتملة والمتفاوتة على كل من الرجل والمرأة، ومراجعة وتقييم مستوى استفادة النساء منها وإمكانية وصولهن اليها..

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللجنة العليا لمكافحة الأوبئة هي المسؤولة عن كل ما يتعلق بالجائحة في صنعاء، بينما اللجنة العليا للطوارئ التي يرأسها رئيس الوزراء هي الجهة المسئولة في عدن.

1- تدابير الحماية الاجتماعية الخاصة

نظرًا للوضع السياسي في اليمن وتواجد مزيج من الجهات الفاعلة المحلية والدولية التي تقدم المساعدة، لم يكن من السهل العثور على قائمة شاملة بالسياسات والتدابير المتعلقة بالجائحة.

لم يتم الإعلان سوى عن عدد قليل نسبيًا من سياسات الحماية الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي منذ بداية الجائحة، وحتى تلك السياسات التي تتطرق للنوع الاجتماعي بشكل مطلق لا تقدم بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي. وينطبق ذلك على كل من المنشورات اليمنية الرسمية وتلك الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن. فعلى سبيل المثال، يصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) تقرير أسبوعي يشير إلى عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم في إطار برامج التوعية. والإحصاء الوحيد المتعلق بالنوع الاجتماعي، من بين ثلاثة عشر، هو الذي يشير الى أن: "تم الوصول إلى 1.49 مليون شخص في حوالي 141000 تجمع مجتمعي ومناسبات اجتماعية نسائية" (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2020).

تستعرض نشرة صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC, 2020) برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الدولية أثناء الجائحة، وفقط اثنان من حوالي عشرين مشروعاً، يأتيان على ذكر النساء تحديداً كجزء من المستفيدين. تشير وزارة التخطيط والتعاون الدولي الى العديد من أوجه القصور التي يجب التغلّب عليها، ويركز أحدها على أهمية تطوير "برامج تستجيب بشكل خاص لاحتياجات النساء والأطفال، لا سيما الحماية من العنف والقسوة، والوصول إلى العمل والتعليم والخدمات الصحية" (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020 ب، ص. 10).

لقد أدى فرض حظر التجول إلى انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي والعمالة المؤقتة، التي عادة ما تكون مصدر دخل مهم للأسر الفقيرة.

لم يكن العديد من المجيبين على دراية بالتعويض الذي حصل عليه أولئك الذين تم إنهاء توظيفهم؛ كما لم يكونوا على علم بنوع الدعم، إن وجد، الذي تلقاه أولئك الذين تم تسريحهم من العمل.

في بعض المقابلات، تم الإشارة الى رئيس الحي أو "العقيل" على أنه الشخص المسؤول عن توزيع المساعدة أو إبلاغ السلطات عن الأسر المحتاجة. وعلى الرغم من وجود بعض الحالات المبلّغ عنها والتي تولت فيها النساء دور "العقيل"، إلا أنه يبقى موضع تساؤل مدى إمكانية أن يراعي شخص واحد، وغالباً ما يكون رجل، الفوارق بين الجنسين في ظل هذه الظروف.

كذلك أشار أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية الى برنامج، كان قد بدأ قبل الجائحة، يركّز على تقديم الإعانات لربات البيوتكونهن اللواتي يقدّمن الجهد الأكبر في العمل، في حين يستمتع الرجال بمضغ القات. وقد أثيرت قضية القات في عدة مقابلات أخرى حيث تردّدت الموضوعات نفسها.

ذكرت إحدى المنظمات الدولية أنها قدمت قسائم للفئات الأشد فقراً، وخاصة النساء والفتيات. وذكرت منظمة أخرى أنها كانت تخطط قبل الوباء مباشرة القيام بشيء مماثل، لكنها اضطرت للجوء إلى القوائم القديمة للمستفيدين نظراً للظروف. .

كان لدى المنظمات التي تقدم مساعدات مباشرة (نقدية أو عينية) بعض المخاوف بشأن تقديم المبالغ النقدية، كون القيام بذلك قد يسبب مشاكل داخل الأسرة نظرًا لوجود آراء متضاربة في كثير من الأحيان حول كيفية إنفاق الأموال. حتى أن أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية ذكر أن الرجل قد يختار إنفاق هذا المال على القات في وقت يتضور أطفاله جوعاً، مما يؤدي إلى مشاكل بين الزوج والزوجة!

أعربت جميع منظمات المجتمع المدني عن أسفها لعدم سماح الحكومة لها بالمشاركة في أي من عمليات توزيع المساعدات الإنسانية أو بمراقبة ما إذا كانت تذهب هذه المساعدات إلى الأشخاص المناسبين.

يتم مراقبة المساعدات المقدّمة من قبل المنظمات الدولية بشكل أفضل من تلك المقدمة من قبل المجتمع المدني. ويجري حالياً تقييم الاحتياجات للبت بمعايير تقديم الدعم. وقد ضمنت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية مراعاة احتياجات الرجال والنساء والأطفال عند التخطيط لأي مشروع، وذلك من خلال طريقة برمجتها. وتوفّر هذه المنظمة أيضًا صناديق شكاوى، تتيح لكل من لأشخاص الذين يلمّون بالقراءة والكتابة وكذلك الأشخاص الأميين، بإبلاغ المنظمات غير الحكومية بمظالمهم.

على الرغم من أن العديد من المنظمات غير الحكومية أشادت بالتعاون القائم فيما بينها، إلا أنه كان هناك من اشتكوا من بعضهم البعض، كما هو الحال مع المجتمع المدني في كل مكان، فأشاروا الى أن: "*البيئة التي يتم فيها العمل في القطاع الثالث بشكل عام، على الرغم من أننا جزء منه ... هي بيئة فوضوية لأنه لا يوجد أي أهداف نبيلة. للأسف نحن نعمل، وكذلك يعم الآخرون، ونحن ننفق الأموال وكذلك ينفق الآخرون الأموال، ولكن تبقى الإنجازات غير منسقة أو منظمة. أعني بذلك أنه لم يتغير شيء منذ سنوات عديدة* ".

2- من هي الفئات الضعيفة؟

من المهم معرفة كيف تم اتخاذ القرار من قبل كل من الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية بشأن معايير المساعدة الخاصة بكل منها لاستهداف الفئات الأكثر ضعفاً.

وعند الاستفسار عن تلك المعايير لتحديد الفئات الأكثر ضعفاً، كانت الردود متضاربة. فأشار البعض الى عدم وجود معايير، بينما أشار آخرون الى إنهم استهدفوا المناطق الأكثر تضررًا من الجائحة أو المناطق الأكثر ازدحامًا والأكثر فقرًا. وتفاوتت الردود فيما بين مختلف المنظمات الحكومية. فقد اعتمدت بعض المنظمات على "عقيل الحارة" للبت فيمن يستحق المساعدة. أما الرد الوحيد المستجيب للنوع الاجتماعي، فقد جاء من ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية الذي أشار إلى أن النساء المعيلات ذات أولوية قصوى كون العديد منهن ممن عملن سابقًا في القطاع الخاص قد تم تسريحهن من العمل.

حاولت إحدى منظمات المجتمع المدني رسم معاييرها الخاصة للفئات الأكثر ضعفًا من خلال تحميل نموذج إلكتروني على وسائل التواصل الاجتماعي، لكن بحسب أحد المستجيبين "*اكتشفنا أن بعض العائلات لا تملك شبكة إنترنت، لذلك قررنا تشكيل فرق استطلاع لزيارة هذه العائلات ... وتحديد تلك العائلات الأكثر ضعفًا وحاجة، وذلك بالإضافة إلى النموذج الذي كان لدينا على وسائل التواصل الاجتماعي* ".

تعاونت بعض منظمات المجتمع المدني مع المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية (SCMCHA) من خلال القيام بزيارات ميدانية. فإذا وجدوا عائلات تستوفي معايير المجلس ولكنها لم تكن مدرجة في قوائمه، يطلبون من المجلس الأعلى إضافتها.

في صفوف المنظمات غير الحكومية المحلية، كانت القائمة الأكثر شمولاً لمعايير الاستهداف للاستجابة الإنسانية والتي تولي اهتمامًا خاصًا لقضايا النوع الاجتماعي بالإضافة إلى الآثار المتباينة بحسب الفئات العمرية هي القائمة التي تفضّل النساء الحوامل و/ أو المرضعات؛ الأسر المستضعفة التي تعيلها نساء؛ الأسر التي يعيلها أطفال؛ والأسر الضعيفة التي ليس لديها أصول إنتاجية أو أي مصادر للدخل (مؤسسة تنمية القيادات الشابة، 2020).

وأفاد أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية أن المعيار الذي تتبعه المنظمة لتقديم المساعدة هو: "*المجموعة الأشد احتياجا، والأمر لا يتعلق بالنساء فقط* ". وتستهدف هذه المنظمة مناطق معينة شديدة الفقر ومهملة، مع تسليط الضوء على أن هذه المناطق تكون فيها نسبة الأطفال والنساء مرتفعة للغاية، و" *يتحدث هذا البرنامج عن الأسر ولا يتحدث عن النساء* ".

اتخذت منظمة غير حكومية أخرى قرارًا بشأن ثلاثة معايير: الفقر والازدحام والوضع الصحي ثم قامت بتدريب المجموعة المستهدفة على قضايا الوقاية داخل الأسرة: كيفية استخدام كيماويات التعقيم بانتظام، وكيفية مزجها وطرق التعقيم. وتم تزويد كل أسرة بمجموعة من الصابون ومواد التعقيم وقوارير الرش.

هناك جهة حكومية واحدة فقط لديها آلية قائمة بالفعل لوضع المعايير من خلال استخدام نظام اختبار الوسائل البديلة (وهي طريقة تستخدم الخصائص التي يمكن ملاحظتها للأسرة أو أفرادها لتقدير دخلهم أو استهلاكهم عندما تكون بيانات الدخل الأخرى غير متوفرة أو غير موثوقة). ووفقًا للشخص المجيب، لم تكن التجربة القائمة على جعل المسؤولين يقومون بتقييمات ذاتية ناجحة لأن بعض الأفراد، ، قدموا المزيد من المساعدة لأولئك الذين يتقاسمون الروابط العائلية معهم بدلاً من الأشخاص الذين يستحقون هذه المساعدة.

لا عجب أنه في خضم الوضع المرهق للجائحة والمعركة الملحة المتصاعدة ضد الكوليرا، تعرضت الخدمات لضغوط شديدة، وغالبًا ما لم يلاحظ المجيبون قضايا النوع الاجتماعي. لم يكن سوى عدد قليل ممن تمت مقابلتهم على علم بأي تدابير خاصة تستهدف النساء أو الأطفال، بل ويقل ذلك عدد الذين يدركون كم هو مطلوب أكثر للوصول إلى جميع السكان. وقد علّق أحد المسؤولين الحكوميين أنه "جديا، لا يلبي هذا العمل حتى نسبة 1 في المائة من الاحتياجات

وأعرب أحد المسؤولين الحكوميين عن غاضبه الشديد إزاء طريقة تعامل الدولة مع المواطنين خلال الأزمة، وخاصة مع موظفي القطاعين العام والخاص الذين كانت لديهم ضمانات محدودة للغاية لحقوقهم بشكل عام، وارتأى أن الدولة تميل إلى الاهتمام بمؤسسات التأمين والضمان الاجتماعي أكثر مما تهتم بشعبها..

أما الرد الأكثر تأثيراً بشأن معايير تحديد الفئات الأكثر ضعفاً فكان: "*المجتمع بأسره، المجتمع اليمني بأكمله مرهق من العدوان المستمر على مدى السنوات الست الماضية... أي وباء، حتى جائحة اكوفيد-19 ستكون أقل إيلامًا*".

3- وصول المرأة إلى الحماية الاجتماعية

على الرغم من أن العقدين الماضيين شهدا اهتمامًا أكبر بقضايا المرأة في اليمن، مع إنشاء كيانات حكومية خاصة لهذا الغرض واعتماد خطط واستراتيجيات مختلفة، فقد لوحظ أن قضايا المرأة لم تحظ إلا باهتمام هامشي وأنه " لم يتم حتى تحديد أو معالجة الأولويات العاجلة للنساء" (السقاف، 2019، ص 652). وبكل صراحة، فقد حافظت اليمن على أدنى مرتبة في مؤشر التصنيف الجنساني العالمي لأكثر من عشر سنوات (WEF، 2019).

المنظمات الدولية على دراية بالصعوبات المصادفة عند ذكر موضوع المساواة بين الجنسين أو الأفكار ذات الصلة في مجتمع محافظ مثل اليمن. ومع ذلك، تحاول هذا المنظمات معالجة نقاط الضعف القائمة على النوع الاجتماعي في برامجها. وعلى الرغم من أن بعض هذه البرامج ليست مرتبطةً ارتباطاً مباشراً بالوباء، إلا أنه تم تسجيل بعض النجاح في معالجة هذه المسألة في البرامج التي أطلقت قبل ظهور الجائحة.

وذكرت إحدى منظمات الأمم المتحدة أن مقترحات المشاريع المقدمة من منظمات المجتمع المدني يجب أن تراعي الفوارق بين الجنسين بشكل واضح، غير أنها شككت في مدى التنفيذ على المستوى الميداني، معترفة بأنه لا تزال هناك فجوة بين ما هو مطلوب وما يتم القيام به بالفعل.

وعند النظر في مستوى الاستحقاقات التي تحصل عليها النساء ومدى وصولهن إلى خدمات الحماية الاجتماعية التي تم تقديمها خلال الجائحة، يبقى المرء متسائلاً عن مدى استفادة النساء بالفعل من هذه الخدمات. ويعزّز ذلك ما توصلت إليه منظمة الأمم المتحدة للمرأة (2020 أ) بأن ظهور جائحة كوفيد-19 قضى على أي نجاحات صغيرة حققتها النساء، مع إغلاق العديد من الشركات الصغيرة بالإضافة إلى زيادة أعباء رعاية الأطفال على الامهات اللاتي لم يعد باستطاعة أطفالهن الذهاب إلى المدرسة.

وكثيرا ما تم إبراز دور المرأة في حماية ورعاية أفراد أسرتها، سواء انجز هذا العمل في المدن أو المناطق الريفية أو في صفوف النازحين. وكان دور الرعاية هذا أحد الأسباب الوجيهة - إن لم يكن السبب الوحيد - لحماية النساء لأنفسهن: "*أوضحنا لهن كيفية حماية أنفسهن، لأن ذلك هو الأساس لحماية أسرهن*".

وقد ورد موضوع الرعاية تكراراً بطرق مختلفة: "*أعتقد أن ربات البيوت كن صمام الأمان للوضع الحالي ... حيث عملن على توفير بيئة نظيفة وآمنة في منازلهم، وقمن بتطهير منازلهن وتعقيم ملابس أزواجهن، وحماية أسرهن وأطفالهن ... كان لهن دور كبير بالطبع*".

وبالانتقال إلى حد ما عن موضوع ربة المنزل الراعية لأسرتها، وفرت إحدى المنظمات الدولية التدريب لـ 140 قابلة في جميع أنحاء البلاد، لتمكينهن بدورهن من تقديم خدمات صحية أخرى.

وكان من المهم تحديد ما إذا كان لدى منظمات المجتمع المدني أي آليات قائمة لتلقي الشكاوى من المواطنين، وخاصة النساء. وتبيّن وجود خطوط ساخنة لدى إثنين من هذه المنظمات فقط، ووجود صندوق شكاوى لدى أحداهما أيضًا. عدا عن ذلك، تبيّن أن مثل هذه الآليات إما غائبة تمامًا أو بدائية تمامًا. أشار البعض الى إن رئيس المنظمة يتلقى مكالمات هاتفية، أو انه يتم التحقيق في أي شكاوى تورد عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني أو المواقع الإلكترونية أو أرقام الهواتف المحمولة. كما أفادت إحدى المنظمات أنها تفتح أبوابها في أيام محدّدة من الأسبوع، حيث يشكّل الناس طابورين عند الباب، أحدهما للرجال والآخر للنساء، وتحاول المنظمة التعامل مع القضايا المطروحة من خلال "*بذل ما بوسعنا*".

كان لدى المنظمات الدولية ترتيبات أفضل لمثل هذه القضايا، وإن لم تكن كافية حسب اعترافها. وقد دفع ذلك احدى هذه المنظمات الى الاتصال بطرف ثالث لتلقي الشكاوى، مع الإشارة الى أن ذلك الإجراء "لم يكن مرتبطاً على وجه التحديد بالنوع الاجتماعي". كما تعتمد تلك المنظمات على التغذية المرتدّة من مجموعات التركيز لضمان عدم وجود شكاوى بشأن عملهم.

لقد أظهر هذا القسم المتعلق بالحماية الاجتماعية أثناء أزمة كوفيد-19، ومعايير تلقي المساعدة، ووسائل المساعدة المختلفة، ومدى وصول المرأة إلى خدمات الحماية الاجتماعية، أن الاستجابة المراعية للاعتبارات الجنسانية لأزمة كوفيد-19 مفقودة بشكل واضح، وأن أوجه عدم المساواة في المجالات العامة الأساسية (على مستوى التوظيف بالتحديد) وفي المجال الخاص (الحياة والمسؤوليات الأسرية على وجه التحديد) تفاقمت. كذلك، فإن الذين ذكروا الأنشطة الاجتماعية القليلة التي كانت النساء تشارك فيها قبل الوباء فعلوا ذلك بازدراء، وكأنه لا ينبغي على المرأة أن تشارك في مثل هذه الأنشطة الاجتماعية على الإطلاق. وفيما يمكن ربط هذه الأمور كلها بالمعايير الجنسانية السائدة في اليمن قبل الوباء، من المحزن أن نلاحظ أن النساء تقبّلن هذه التغييرات على حساب الأعباء المتزايدة التي يتحمّلنها والآثار النفسية المترتّبة عليهن.

لم يسمح لنا نقص البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والطبيعة العامة للاستجابات بدراسة قضايا النوع الاجتماعي عبر دورة الحياة، وهو أمر بالغ الأهمية لدمجه في مثل هذا التقرير. وعدا عن أنه تم إعطاء النساء الحوامل البديل المتمثل في عدم الذهاب إلى العمل، لم نتمكن من العثور على شيء آخر. حاولنا التحقيق في برامج الغذاء المدرسية للحصول على فكرة عن حالة الأطفال، لكننا لم نتمكن من الحصول على أي بيانات كافية حول هذا الموضوع.

وقد غابت النساء المسنّات بشكل تام عن ردود المشاركين، مما يعكس عدم الاهتمام التي تحظى به المرأة بعد تخطّيها سن الإنجاب. كما كان هناك نقص تام في المعلومات عن النساء من مختلف الفئات العمرية، مما يؤكد أن النساء يُنظر إليهن فقط على أنهن ربات منزل ومقدمات رعاية. كما لم تتطرق الردود الى الفتيات وكل التحديات التي يواجهنها.

من الواضح أن الملخص الذي قدمته جمعية حماية الطفل من القسوة والعنف SPCC (2020) حول نتيجة الوباء في اليمن، وتحديداً الفرص القليلة لوصول النساء والأطفال من الفئات المستضعفة إلى خدمات الحماية الاجتماعية وزيادة عدم المساواة بين الجنسين، يدعم ما جاء في بحثنا أيضًا.

ب - زيادة أوجه الضعف

لقد ثبت بشكل قاطع أن المرأة تتحمّل أعباء إضافية خلال الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، سواء في عملها المأجور أو غير المأجور (ماكلرين وآخرون، 2020). ومن الموثّق جيداً أيضاً أنه خلال هذه الأوقات تصبح النساء أكثر ضعفاً، مع زيادة الانقسامات المبنية على النوع الاجتماعي أثناء الكوارث (دوتا وآخرون، 2020). وعادة ما تكون المجتمعات الريفية والمهمشة هي الأكثر تضررًا من أي جائحة أو أزمة، وقد اتبع دوتا وآخرون (2020) نهجًا متعدد الجوانب في التوصّل الى أن الأعراف الأبوية تتضخّم في مثل هذه الأزمات، والتي عند اقترانها بسياسات الدولة غير المراعية للنوع الاجتماعي، تلغي وجود النساء، وتجعلهن "مخفيّات" في مجتمعاتهن.

يبحث هذا القسم في المخاطر المتزايدة وأوجه ضعف النساء من مختلف الفئات الاجتماعية خلال أزمة كوفيد-19.

عندما سؤل المسؤولون الحكوميون عما إذا كان يتم تقديم التعويض للمرأة التي تبقى في المنزل لرعاية أطفالها أثناء الوباء، أو إذا تم اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء العاملات في القطاعين العام والخاص، أجابوا بأنه تم اتخاذ الحد الأدنى من التدابير، مثل تخفيض ساعات العمل أو تقديم إجازة مدفوعة الأجر لموظفات الخدمة المدنية. أما العديد من العاملات في القطاع الخاص، فقد خسرن وظائفهن بكل بساطة.

وتعاني النساء في العديد من الوظائف من انخفاض مستويات الأقدمية ومن وجودهن خارج مراكز صنع القرار. نتيجة لذلك، كانت النساء أول من تخلى عنهن أصحاب العمل.

كما أشار أحد الذين تمت مقابلتهم: "*لقد حملت النساء العبء الأكبر، خاصة في المنزل، بسبب بقاء الرجال في المنزل*". وتحملت بعض النساء أعباء إضافية بسبب إجراءات الحجر وزيادة مسؤوليات إدارة شؤون المنزل واقتصاد الأسرة ومعيشة الأسرة. وجدت النساء أنفسهن محجوزات في المنزل، حتى اللواتي اعتدن على حضور التجمعات النسائية الاجتماعية في المناسبات مثل حفلات الزفاف وتجمعات الأطفال.

أثار عدد قليل من المشاركين القضايا النفسية التي صاحبت الوباء. فقد أجبر الخوف والقلق من الوباء خلال الأسابيع الأولى الجميع على البقاء في المنزل. "*كان المجتمع مكتئبًا ... كانت النساء الأكثر اضطهاداً أثناء هذه الجائحة.*"

وجاء تعليق مؤثر آخر، حمل معه كل مآسي بلد مزقته الحرب دون وجود أي حل يلوح في الأفق، من قبل مسؤول حكومي أشار إلى أن النساء "*لم يدركن الآثار الخطيرة للجائحة لأنهن يعشن أساسًا في ظروف صعبة للغاية. فيتمنى بعضهن الموت بدلاً من الاستمرار في العيش في الظروف التي يعشن فيها*".

تعترف منظمة الصحة العالمية (2020) بمحدودية توفر البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، مما يقيد أي تحليل مفيد للآثار الجنسانية لجائحة كوفيد-19، وتطوير الاستجابات المناسبة. لذلك فلا عجب في أن قلة قليلة فقط من المجيبين كانوا على دراية بوجود بيانات مفصلة عن استجابة الحماية الاجتماعية للجائحة في اليمن. فالبعض لم يرد على هذا السؤال فيما أعطى آخرون إجابة عابرة بذكر وزارة أو أخرى. فقط مشارك واحد من القطاع العام كان على علم بوجود مثل هذه البيانات إذ أشار الى: "*إنها منظمة ومفصلة وكافية وموجودة لدى المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية (SCMCHA) ... وهي تسرع عمل المنظمات المانحة. لدى اليونيسف قوائم مفصلة كاملة كونها تدير مشاريع تمويل صغيرة*".

أما آليات الرصد والمتابعة، فهي مفقودة في الغالب كما أفاد المجيبون الحكوميون، وهذا أمر مفهوم نظراً للأعباء المتزايدة الناتجة عن محاولة التعامل مع الوباء نفسه. وكانت المنظمات الدولية أكثر كفاءة في هذا المجال، مشيرة إلى أن لديها عدة آليات للتحقق والتتبع والتقييم.

ج- وسائل وأدوات الاتصال

يستعرض هذا القسم بعض أساليب وأدوات الاتصال التي تم استخدامها للإعلان عن سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية خلال الوباء. أشار سلمان وأحمد (2020) إلى أن العديد من المنظمات الإنسانية في اليمن أصبحت تعتمد إلى حد كبير على وسائل التواصل الاجتماعي القائمة على الإنترنت. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يتساءل عن مدى تغطية مثل هذه الرسائل، لأنه ليس باستطاعة جميع اليمنيين الوصول إلى الإنترنت. في يونيو 2020، استخدم 26.5٪ فقط من سكان اليمن الإنترنت (إحصائيات الإنترنت العالمية).

عبر المجيبون من جميع أنواع المنظمات عن رضاهم بشكل عام عن رسائلهم ووسائل الاتصال الخاصة بهم. أبرزت معظم الرسائل أهمية استخدام الأقنعة والقفازات والمعقمات، والحفاظ على التباعد الاجتماعي وكيفية تعقيم الأدوات المستخدمة في العمل. واشتملت وسائل الاتصال الإذاعة والتلفزيون والنشرات والرسائل النصية القصيرة ووسائل التواصل الاجتماعي، مع تولي الواتس آب والفيسبوك الصدارة، بالإضافة إلى اللوحات الإعلانية التي يبدو أن القطاع الخاص تبرع بها. كما تم توزيع ملصقات لشرح كيفية انتقال المرض بين الناس، وتعليم الطرق المناسبة لتجنب العدوى وتوضيح التباعد الاجتماعي وأعراض المرض. وأشار أحد المشاركين إلى أهمية استخدام اللغة التي يفهمها الجميع في المجتمع، معلناً: "*أنا لا أحاول استخدام مصطلحات معقدة*".

ركزت موظفة حكومية واحدة فقط على أهمية الرسائل التي تبثها الإذاعة. واستهدفت بعض هذه الرسائل النساء فيما استهدف بعضها الآخر الأطفال. وأشارت إلى أن هذه الرسائل كانت فعالة بشكل خاص في المناطق الريفية حيث لا ينتشر استخدام الإنترنت. وصرح مسؤول حكومي آخر أن مؤسسته لا تملك القدرة المالية لتقديم رسائل خاصة للنساء.

ومن بين المنظمات الحكومية، كانت الهيئة العامة لحماية البيئة وفروعها في طليعة جهود التوعية حيث استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي ونشرت مواد التوعية ذات الصلة. كما قيّمت مدى استقبال رسائلها بناءً على عدد زوار حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أتيحت لنا الفرصة لمراجعة بعض مواد التواصل التي استخدموها؛ فتبيّن أن جميع النسخ التي تلقيناها لا تظهر سوى رجال وفتيات، باستثناء واحدة تظهر فتاة محجبة! إلا أنه يبدو أن الأشخاص المسؤولين عن إنتاج مواد التواصل، وبناءً على مكان إقامتهم، هم الذين قرروا ما إذا كان ينبغي إظهار المرأة أم لا ففي دليل التوعية البيئية الصحية حول الفيروس، شملت الرسومات مزيج من الجنسين، مع صور لكل من الأطفال الذكور والإناث بالإضافة إلى البالغين من الإناث والذكور. كما شملت رسماً لامرأة عاملة صحية.

يغطي دليل تدريبي واحد صادر عن مؤسسة عامة (وزارة الصحة العامة والسكان، 2020) العديد من الموضوعات المتعلقة بالوباء. ومع ذلك، لا يوجد فيه ذكر، على سبيل المثال، للنساء الحوامل أو المرضعات أو كبار السن. وكما هو الحال في كثير من الأحيان مع اللغة العربية، يستخدم الدليل صيغة المذكر فقط. المرة الوحيدة التي يتم فيها التمييز بين الرجل والمرأة هي في القسم الذي يشرح إجراءات التعامل مع جثث الأشخاص الذين يشتبه ارتباط وفاتهم بالفيروس أو الذين تم التأكّد من إصابتهم بالفيروس، حيث يوجد فقرة تتناول النساء وأخرى خاصة بالرجال.

لدى منظمة غير حكومية ترأسها امرأة منشور يلقي الضوء على أهمية المرأة في تنمية المجتمع اليمني. ويشير هذا المنشور الى مجموعة من الإجراءات والأدوار التي تضطلع بها المرأة في المجتمع اليمني.

قدمت ثلاث كتيبات نشرها فريق حملة تطوعية معلومات حول كيفية الوقاية من الوباء. كانت الرسومات في هذه الكتيبات متنوعة، وشملت كل من النساء والرجال والأطفال.

بسبب تخفيض بعض الخدمات أثناء الوباء، نشرت مجموعة حماية المرأة "دليل الإجراءات المعيارية لخدمات الاستشارة عن بعد - الخدمات المخفضة أثناء تفشي فيروس كورونا المستجد"، والذي يهدف إلى ضمان حقوق النساء والفتيات في الوصول إلى خدمات حماية المرأة والالتزام بمبدأ "عدم إلحاق الضرر" أثناء الجائحة. يقدم هذا الدليل نصائح للنساء حول كيفية معالجة المسائل الصحية أو النفسية أثناء الوباء.

لقد عبَّر أحد المسؤولين الحكوميين عن فخره بأنه عندما بدأت منظمة اليونيسف العمل على القضايا المتعلقة بالجائحة وحاولت تثقيف الناس حول الوباء من خلال محطات الإذاعة المحلية، استخدمت الرسائل نفسها التي استخدمتها مؤسسته كما استخدمت خطباء مساجد كجزء من حملتها التوعوية.

كما نشطت أوساط المنظمات غير الحكومية المحلية أيضًا في مجال الاتصال. وأحد الأمثلة الإبداعية على ذلك هو برنامج إذاعي كوميدي شعبي أطلقته إحدى المنظمات غير الحكومية في مأرب. وقد روت سيدة تعمل كرئيسة إحدى المنظمات غير الحكومية إلى أنه في بداية الوباء، رفضت معظم النساء الاعتقاد بوجود الفيروس. وبما أن النساء يتواجدن بكثافة في السوق، فقد ذهب أعضاء المنظمة إلى السوق لإقناعهن بأهمية توخي الحيطة والحذر!

د- تقييم الفوائد والفرص المتاحة للمرأة

في القسم الأخير من هذا الفصل، سيتم استعراض أي فوائد تمتعت بها النساء من سياسات وخدمات الحماية الاجتماعية وأي فرص أتيحت لها للمشاركة في عمليات صنع القرار والسياسات المتعلقة بالوباء. كما سيتم تحديد الحلول المحتملة والمستجيبة للنوع الاجتماعي للتخفيف من مخاطر الجائحة.

لقد لوحظ أن الدعم المقدم من قبل السياسيين أو عدم وجود مثل هذا الدعم كان العامل الرئيسي الذي ساهم في فشل الأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وتشير الدراسة نفسها إلى أنه بسبب ضعف الحركة النسائية "لم يشعر السياسيون بالحاجة إلى الالتزام بوعودهم بشأن المساواة بين الجنسين". وبالمثل، فإن عدم وجود دعم شعبي للمساواة بين الجنسين يعني أن القيادات النسائية شعرت بأنها معزولة عن عامة السكان ولا سيما النساء" (السقاف، 2019، ص 228). السؤال الذي يطرح نفسه إذاً هو: هل تغيرت ثقافة الدعم السياسي بأي شكل من الأشكال بسبب الوباء؟

في الدولة الهشة، لا يتم اتباع الإجراءات نفسها في جميع مناطق البلد. لذلك، تفاوت وجود النساء في الهيئات التي تشكلت لمواجهة الوباء من منطقة إلى أخرى وحتى على مستوى المدن والبلدات. فعلى سبيل المثال، في محافظة أمانة العاصمة (مدينة صنعاء)، تألفت اللجنة العليا للأوبئة والطوارئ من وكلاء بعض الوزارات وتضمنت رجالًا فقط، وفقًا لإفادة ممثل حكومي. وكان قد مضى ثلاثة أشهر على بداية الجائحة حين اتخذ قرار إشراك النساء، وذلك فقط بسبب الصعوبات التي تم مواجهتها فيما يتعلق بالنواحي العملية للتواصل مع المواطنات. وهكذا تم تشكيل لجنة الطوارئ النسائية، التي تتّبع نفس شكل اللجنة العليا للرجال وتعمل بنفس الطريقة.

لم يكن لدى المنظمات الأخرى التي شكلت هيئات خاصة للتعامل مع الوباء أي قواعد محددة بشأن ما إذا كان ينبغي تمثيل المرأة أم لا. وتفاوتت الإجابات حول نسبة تمثيل المرأة من لا تمثيل على الإطلاق الى نسب تتراوح من 15% الى 20% أو حتى 50%. . من هنا، يمكن الاستنتاج بشكل عام أنه تم إشراك النساء على أساس ظرفي، دون وجود أي صيغة محددة للتمثيل المبني على النوع الاجتماعي.

وأشار أحد المجيبين الذكور بصراحة تامة الى أنه: "*تم إشراك النساء في اللجان الفرعية، ليس لأن ذلك من حقهن، بل بسبب الحاجة الى النساء للدخول إلى المنازل من أجل نشر التوعية* " . ويبرز هنا رأي إحدى المشاركات الذي يمكن تفسيره بطرق مختلفة، فقالت: "*النقطة الأساسية بالنسبة لي ليست عدد النساء أو الرجال الضروريين لتنفيذ المهام، بل الأمر المهم هو قوة صوت الفاعل. ففي بعض الأحيان، يكون عدد النساء مرتفع، ولكن التمثيل ضعيف*" .

عند مناقشة التحديات التي تواجهها المؤسسات الحكومية في الاستجابة للجائحة، توافقت الآراء بشأن الحاجة إلى الموارد المالية والمعدات طبية مثل أجهزة التنفس الاصطناعي. كما أشار البعض إلى عدم وجود مخصصات حكومية للمراقبة الوبائية مما يؤدي الى

الاعتماد على المنظمات الدولية التي لا تغطي جميع الاحتياجات؛ والى عدم وجود رؤية استراتيجية في البلد لإدارة الكوارث والأزمات، بالإضافة بالطبع الى حالة الرعب والقلق والخوف التي أصابت المواطنين خلال شهري مايو ويونيو على وجه التحديد.

واجه المجتمع المدني تحديات شبيهة إلى حد ما، وتطرق المستجيبين أيضًا إلى عدم تعاون الحكومة مع عملهم، ومن بين الأمثلة على ذلك عدم تزويد الحكومة منظمات المجتمع المدني بالأقنعة لتوزيعها على المواطنين مع العلم أن المنظمات غير الحكومية لم يكن لديها الموارد لشراء مثل هذه المواد.

واتّسمت مبادرات المجتمع المدني للمساعدة في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوباء في الغالب بالطابع الوقائي، أو بطابع التغلّب على المخاطر. فإلى جانب حملات التوعية الصحية الأساسية، تم توزيع سلال ومكملات غذائية ودعم للنساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من سوء التغذية. في أحسن الأحوال، وفرت بعض المشاريع بعض الدخل والتدريب على المهارات للأسر الفقيرة. وقد تتراوح مثل هذه الأنشطة ما بين التعامل مع المخاطر والتخفيف منها. لم يتم الإبلاغ عن مبادرات يمكن وصفها على أنها تعزيزية، بمعنى أنها تتجاوز آلية شبكة الأمان التقليدية للحد من الفقر والضعف. وبحسب قول أحد المستجيبين: "*نحن نقوم بمشاريع تدعم الأسر ... لدينا دورات تدريبية للنساء اللواتي ليس لديهن أي مصدر للدخل أو أي مهارات* ".

لقد أظهرت هذه المراجعة أن سياسات وخدمات الحماية الاجتماعية المقدمة في اليمن لمكافحة الوباء تراوحت بين تلك التي تتجاهل النوع الاجتماعي كلياً (تتجاهل الأدوار المختلفة للرجال والنساء) إلى تلك التي تعتبر محايدة من حيث النوع الاجتماعي (لا تستهدف أي من الرجال أو النساء على وجه التحديد، بافتراض أن هذه السياسات والخدمات ستؤثر على كليهما بالتساوي). من هنا، من المشكوك فيه أن تعود هذه السياسات والخدمات بأي فوائد ملموسة على المرأة، ولا بأي فرص قيّمة للمشاركة في عمليات صنع القرار.

ما وراء الحماية والوقائية الاجتماعية

في بيئة معقدة مثل اليمن، تتجاوز الجهات المعنية المشاركة في توفير الحماية الاجتماعية المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتشمل أيضًا منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. قبل جائحة كوفيد-19، كانت برامج الحماية الاجتماعية المنفذة في اليمن تندرج تحت إحدى فئتين: أ) شبكة الأمان الاجتماعي أو ب) التأمين الاجتماعي. بيد أن لم يشير أي من هذين البرنامجين بشكل محدد إلى المساواة في وصول المرأة للحماية الاجتماعية والاستفادة منها. منذ عام 2007 وحتى تاريخ تعليقه في عام 2015، جعلت المرحلتان الأولى والثانية من مشروع تطوير التعليم الأساسي (بتمويل من البنك الدولي) التحويلات النقدية مشروطة بتعليم الفتيات في محافظتي لحج والحديدة (الإسكوا، 2016، ص 18). وبعد تفشي جائحة كوفيد-19، احاط برنامجان فقط من بين 20 برنامجًا نفذتها المنظمات الدولية للتصدي للوباء علماً بالاهتمامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

من المعلوم بأنه لن يتمّ التخلّي بسهولة عن أوجه عدم المساواة بين الجنسين المتجذّرة بعمق في مجتمع ذكوري، كما هو حال المجتمع اليمني. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه لا يعتقد أنه يجب أن يكون للمرأة أي مركز خاص في هذا الوقت مقارنة بالشباب، مذكراً بأن "*الوصاية (القوامة) هي للرجال*".

لن يتم معالجة أوجه ضعف المرأة المتفاقمة بسبب وجود نظام قانوني تمييزي ولقوالب نمطية سلبية وأوجه عدم مساواة في جميع مناحي الحياة، إلا من خلال التزام سياسي قوي، وبوجود رجال مقتنعون بأهمية دور المرأة، ونساء يعتمدن على أنفسهن ومستعدات لأخذ مكانهن الصحيح في المجتمع.

واتّضح طوال دورة هذا المشروع أن هناك طريق طويل يتعيّن قطعه لتوفير ما يشبه الحماية الاجتماعية. وكما علق أحد الموظفين المدنيين: "*فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية للمرأة، فهي غير موجودة*!"

علاوة على ذلك، وكما أشار اليه الكثيرون، مع انتهاء الحرب، سيرتفع عدد المستفيدين الذين يحتاجون إلى الحماية الاجتماعية تدريجياً وستتطلب تلبية احتياجاتهم رعاية أكثر احترافًا وأفضل استهدافًا.

غير أنه لا ينبغي أن يكون هذا عملاً مستحيلاً، كما أشار البعض، لأننا نعرف بالفعل ما يجب القيام به: تحسين الخدمات المقدمة للنساء وتسهيل الوصول إليها؛ على سبيل المثال، خدمات الصحة الإنجابية أثناء الحمل والولادة. يرتبط هذا أيضًا بأهمية الفهم الأفضل لنسب الرجال والنساء المصابين بالوباء بحيث يمكن التخطيط للخدمات وفقًا لذلك. كما لاحظ أحد الموظفين الحكوميين، يتم إيلاء المزيد من الاهتمام للرجال المصابين، ومن ثم إعطاء ما تبقى للنساء؛ تعكس هذه المعاملة الأعراف الثقافية التي تعطي الأولوية للرجال في كل شيء تقريبًا.

ومن النتائج الواضحة الأخرى لبحثنا محدودية توفر الدراسات الميدانية لمعرفة من أو ما ينبغي استهدافه في أي تدخلات للحماية الاجتماعية تراعي الفوارق بين الجنسين. وينطبق هذا بشكل خاص على الدراسات الميدانية التي تترجم الواقع الذي يعيشه اليمنيون الآن، لأن الأرقام المتوفرة حاليًا لا تعكس الواقع على الإطلاق. لقد ساءت الظروف بشكل كبير، ويجب أن تُطلع الدراسات الميدانية صانعي السياسات على ما هو مطلوب. وكما أشار اليه العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، لقد تفاقمت هذه المسألة، نتيجة النقص في المعرفة والبيانات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي. فمن شأن البيانات ذات النوعية الأفضل أن تساعد في تحديد الفئات الأكثر استضعافاً، وهي في الواقع ضرورية لأي تخطيط سليم.

كان لدى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، سواء من الموظفين العموميين أو ممثلي المجتمع المدني، انطباع بأن المانحين يصرون على تقديم المساعدة التي يرونها ضرورية، والتي لا تلبي بالضرورة احتياجات المجتمع اليمني. وذكر العديد من المجيبين أنه يجب أن تكون المرأة نفسها قادرة على اتخاذ قرار بشأن احتياجاتها الخاصة، وأنه لا ينبغي تجاهل آراء المرأة وانطباعاتها.

كما أثيرت مسألة نقص تمثيل المرأة في مستويات صنع القرار باعتبارها قضية تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة. ويعني عدم وجود مثل هذا التمثيل أن "قضايا النوع الاجتماعي لا تؤخذ على محمل الجد". كما تم توجيه بعض اللوم إلى السلطات لعدم تقديمها الدعم الكافي لموظفات الخدمة المدنية. فقالت إحدى هذه الموظفات، وهي من رتبة أعلى من الرجال في دائرتها، إنه حتى عندما تكون النساء في رتبة أعلى، يتم دعم الرجال من الرتب الأدنى في عملهم في مكافحة الوباء بينما يقال فقط للنساء: "جزاكن الله خيراً!"

وأشار المجيبون الى أن خدمات الصحة الإنجابية قد دمّرت بالفعل. واعترفوا بأن الخدمات قبل الحرب لم تكن مثالية، وأن أيّاً كانت الخدمات التي كانت موجودة أصلاً فقد تدهورت بشدة وبالتالي هناك حاجة ماسة لإعادة تأهيلها، لا سيما في ضوء ارتفاع معدل وفيات النساء الحوامل الذي لوحظ أثناء الجائحة.

أخيرًا، تحدث الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بالتفصيل عن النساء ضحايا العنف وأشاروا إلى أن النساء يستمررن في التزام الصمت عندما يتعرضن للعنف ويتجنبن اللجوء إلى السلطات خوفًا من المواجهة.

كان لدى كل من القطاع العام والمجتمع المدني العديد من الاقتراحات حول التدخلات التي يمكن أن تعالج للتحديات المذكورة أعلاه والتي يمكن أن تكون أكثر استجابة للنوع الاجتماعي، وبعضها يمكن اعتباره أساسي تمامًا فيما البعض الآخر يمكن اعتباره استراتيجياً. وتتمحور هذه الأفكار حول عنوانين رئيسيين: توصيات للسلطات وتوصيات للمانحين ومنظمات المجتمع المدني. ويلي ذلك بعض التوصيات لجميع أصحاب العلاقة الذين تم تحديدهم من خلال الأدبيات.

بعض التوصيات لأصحاب المصلحة

أ - توصيات إلى السلطات

من أجل توفير الرعاية الصحية اللازمة للمرأة، يجب تخصيص وحدات طبية ومواقع للحجر الصحي منفصلة للنساء، كون تلك المتاحة حاليًا "لا تقدم لهن أي خدمات أو أي رعاية للألم النفسي الذي يتعدّى الألم الجسدي".

فيما يتعلق بالرعاية والحماية الاجتماعية، يُقترح تقديم المزيد من المساعدات المالية والعينية وعلى نحو أفضل، كما يجب أن تكون مصحوبة بمشاريع صغيرة تؤدي إلى الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك للنساء.

ننصح السلطات بإدماج خدماتها وتحسين التكامل بين الأجهزة الحكومية وكذلك بين هذه الأجهزة والمجتمع المدني.

ينبغي بذل الجهود لمعاملة المرأة على قدم المساواة في الخدمة المدنية والتأكد من منحها السلطة اللازمة لأداء واجباتها.

على السلطات السماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في توزيع المساعدات الإنسانية، وفي الجهود المبذولة لمراقبة تنفيذ هذه البرامج، مما يضمن استفادة الفئات الأكثر احتياجاً من هذه المساعدات.

ب- توصيات للمانحين ومنظمات المجتمع المدني

على الجهات المانحة التي تخطط للتدخلات في اليمن أن تبني تلك التدخلات استناداً على احتياجات الشعب اليمني والمواطنين وليس على التصورات والافتراضات المسبقة.

يُنصح المانحون بتحسين التعاون فيما بينهم ومع منظمات المجتمع المدني العاملة على الأرض، وبتسهيل وصول هذه المنظمات إلى المعرفة والمهارات المتعلقة برصد وتتبع وتقييم برامج الحماية الاجتماعية، مما سيساعد منظمات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة وعلى دعم برامج الحكومة والمنظمات الأخرى في هذا المجال.

كما تمت التوصية بأن تقلل المنظمات المانحة من إجراءاتها البيروقراطية الطويلة والمرهقة أثناء حالات الطوارئ نظراً للظروف الطارئة. "*هناك حاجة لتسريع الإجراءات المطولة وغير العملية للمنظمات الدولية في أوقات الأوبئة وحالات الطوارئ. كما أن هناك حاجة للاستفادة من المؤسسات الحكومية ذات الحضور المؤسسي والانتشار الجغرافي* ".

وأوصت منظمات المجتمع المدني المنظمات الدولية بتطوير شراكتها العملية مع المنظمات المحلية، مما يسهل وصول الخدمات بشكل أفضل إلى المحتاجين. كما أوصت بتوفير التمويل الكافي للمنظمات الوطنية العاملة في مجال قضايا المرأة.

يُنصح المانحون الدوليون ومنظمات المجتمع المدني بفحص خدمات الحماية الاجتماعية التي يقدمونها للمجتمع اليمني والتأكد من أنها تتناول اعتبارات النوع الاجتماعي بشكل مناسب.

لتعزيز التدابير الوقائية للمرأة، فإن الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني مدعوة لتطوير وزيادة فرص التدريب للمرأة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات حتى تتمكن من أداء واجباتها في العمل من المنزل بدلاً من إجبارها على الخروج للعمل أثناء الجائحة.

بينما اقترح البعض أنه يجب على النساء الاعتناء بأنفسهن وتطوير قدراتهن بأنفسهن وتحسين ثقتهن بأنفسهن وإيصال أصواتهن إلى المجتمع بدلاً من انتظار أي مساعدة أو دعم من الآخرين، اقترح البعض الآخر أنه ومن أجل ضمان سماع أصوات النساء، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز دور النساء كقائدات في أماكن تواجدهن وجعل منظمات المجتمع المدني المكرسة لقضايا المرأة تركز أكثر على توحيد النساء لإسماع أصواتهن.

ج - توصيات لجميع الجهات ذات العلاقة

تحتوي مجموعة أدوات لمعهد التنمية الخارجية (ODI) حول تصميم وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي على بعض التوصيات العملية التي تراعي الثقافة تمامًا والتي يمكن تطبيقها على الوضع في اليمن. وفيما يلي بعض أكثرها قابلية للتطبيق (Holmes and Jones، 2010صفحة 12-23):

• ينبغي أن تستند المبادرات الرامية إلى توسيع سجل الأشخاص المعرضين للخطر وتحسين آليات تقديم جميع جوانب الحماية الاجتماعية إلى فهم ومراعاة قيود النوع الاجتماعي؛

• على السلطات أن تدرك الحواجز الاجتماعية والثقافية، مثل افتقار النساء والفتيات إلى سلطة اتخاذ القرار بشأن النفقات، والقيود المفروضة على حركتهن والمواقف الثقافية التي تعزز الممارسات التقليدية الضارة. كما تشجّع الحكومة على اعتماد تدابير تدعم المرأة للتغلب على هذه الحواجز وتحسين وصولها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

• تشجّع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى على الاعتراف بانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء وثقتهن بها ودعم المشاركة النشطة للمرأة في مختلف مستويات صنع القرار من خلال مبادرات بناء القدرات و/ أو برامج التوجيه والإرشاد.

• ينبغي إزالة العوائق التي تحول دون وصول المرأة إلى المدخلات الإنتاجية والقروض والأسواق، وذلك على سبيل المثال، عن طريق تعيين موظفات للعمل في مجال التوجيه والارشاد وإنشاء نوادي ادخار وتنظيم دورات تدريبية في أوقات مناسبة للنساء وفي الأماكن التي يشعرن فيها بالراحة.

• على مواد التوعية الموجهة إلى المجتمعات المحلية والمشاركين في البرنامج أن تأخذ في الاعتبار الأبعاد الجنسانية لأي برنامج حماية اجتماعية. يمكن أن يشمل ذلك ملصقات يتم توزيعها في المنتديات المجتمعية الرئيسية وأماكن الاجتماعات والمحاضرات التي يمكن لموظفي البرنامج تقديمها لأفراد المجتمع باستخدام لغة واضحة، مع الأخذ في الاعتبار أن الرسائل القصيرة والبسيطة ستكون أفضل من ناحية الفهم.

المراجع

- ديفيروكس س و ر. سباتس ويلر (2004). الحماية الاجتماعية التحويلية. GSDRC.
https://gsdrc.org/document-library/transformative-social-protection/.

- دوتا م ، ود. أغاروال وم. سيفاكامي (2020). "غير المرئي" بين المهمشين: هل الجنس والتقاطع مهمان في الاستجابة لفيروس كورونا؟ المجلة الهندية لأخلاقيات الطب.
https://ijme.in/articles/the-invisible-among-the-marginalised-do-gender-and-intersectionality-matter-in-the-covid-19-response/.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2016). التحويلات النقدية المشروطة في المنطقة العربية. أوراق الإسكوا الفنية Technical Paper.4 / 2017 / SDD / ESCWA / E. متاح على:

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/conditional-cash-transfers-arab_region-en_0.pdf.

- هارفي، ب. (2009) الحماية الاجتماعية في الدول الهشة: الدروس المستفادة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعزيز النمو المناصر للفقراء: الحماية الاجتماعية. منظمه التعاون الاقتصادي والتنميه.
https://www.oecd.org/greengrowth/green-development/43514554.pdf.

- هبار، إم و إل فيلبس (2020)، مراجعة سريعة للأدب: الحماية الاجتماعية. برنامج UKaid: متواصل - بحث في الخدمات الاجتماعية الداعمة للتكيف مع الصدمات

https://maintainsprogramme.org/wp-content/uploads/Maintains-COVID19-Social-Protection-rapid-lit-review.pdf.

- (Hidrobo ، M. and others 2020)،الحماية الاجتماعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين: عنصر حاسم في استجابة COVID-19 في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI).

http://ebrary.ifpri.org/utils/getfile/collection/p15738coll2/id/133701/filename/133912.pdf.

- هولمز ، ر. (2019). تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الحماية الاجتماعية الحساسة للصدمات.
- Australian Aid & ADI: ورقة عمل 549.

https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/12656.pdf.

- هولمز ، ر. و ن. جونز (2010 أ). إعادة التفكير في الحماية الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي. ورقة عمل معهد التنمية الخارجية 320.

https://www.files.ethz.ch/isn/128750/wp320.pdf

- هولمز، آر ، ون.جونز (2010 ب). كيفية تصميم وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين. مجموعة أدوات

https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/6262.pdf.

- إحصائيات عالم الإنترنت / اليمن.

https://www.internetworldstats.com/me/ye.htm.

- لوكوت ، إم وإي.أفاكيان (2020). التقاطعية كعدسة لوباء جائحة كورونا: الآثار المترتبة على الصحة الجنسية والإنجابية في السياقات الإنمائية والإنسانية، مسائل الصحة الجنسية والإنجابية ، 28: 1 ، 1764748 ، / DOI: 10.1080 26410397.2020.1764748

https://doi.org/10.1080/26410397.2020.1764748.

مكلارين، هـ وآخرون (2020). COVID-19 والعبء الثلاثي للمرأة: المقالات القصيرة من سريلانكا وماليزيا وفيتنام وأستراليا. مجلة العلوم الاجتماعية (doi.org/10.3390/socsci9050087).
http://scholar.google.com/scholar_url?url=https://www.mdpi.com/2076-0760/9/5/87/pdf&hl=en&sa=X&ei=EmWNX4HiMoSgmwHYlJXQBQ&scisig=AAGBfm3xOWpk4A0Jxp-EAED-dQFrayR4Tg&nossl=1&oi=scholarr.

- (2020a-MOPIC). التحديث الاجتماعي والاقتصادي لليمن. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. العدد 48: مايو 2020.

https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-socio-economic-update-issue-48-may-2020-en.

- (2020b-MOPIC) التحديث الاجتماعي والاقتصادي لليمن. الحماية الاجتماعية في اليمن: الصمود والتعامل مع جائحة COVID-19 ، الجزء 2: العدد 49. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-socio-economic-update-issue-49-june-2020-en.

- وزارة الصحة العامة (2020). دليل الإجراءات وبروتوكولات العلاج لإدارة حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) باللغة العربية، وزارة الصحة العامة والسكان.

- (نيوتن ، ج. (2016)، جعل الحماية الاجتماعية تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. تضمن

https://includeplatform.net/wp-content/uploads/2019/07/INCLUDE-GRF-Newton-Making-Social-Protection-Gender-Sensitive.pdf.

- الدول الهشة: ما هي الدولة الهشة؟ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.

https://nsdsguidelines.paris21.org/node/291.

- أوبراين ، سي وآخرون (2018). بحوث أنظمة الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات: تقرير تجميعي. إدارة سياسة أكسفورد (OPM) ومعهد التنمية الخارجية (ODI).

https://www.gov.uk/research-for-development-outputs/shock-responsive-social-protection-systems-research-synthesis-report.

- أوتشا (2020). لمحة عن الاستعداد والاستجابة لـ لجائحة كورونا في اليمن - اعتبارًا من 26 سبتمبر

https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-covid-19-preparedness-and-response-snapshot-26-september-2020-enar.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2008). مفاهيم ومعضلات بناء الدولة في المواقف الهشة: من الهشاشة إلى المرونة. https://www.oecd.org/dac/conflict-fragility-resilience/docs/41100930.pdf.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2009). تعزيز النمو المناصر للفقراء: الحماية الاجتماعية. منظمه التعاون الاقتصادي و التنميه.
https://www.oecd.org/greengrowth/green-development/43514554.pdf.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020 أ). أزمة كوفيد -19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات. منظمه التعاون الاقتصادي و التنميه
https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-in-the-mena-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses-ee4cd4f4/.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020 ب). معالجة فيروس كورونا: التسعير الاستغلالي في وقت انتشار فيروس كورونا. منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية.
. https://www.oecd.org/daf/competition/Exploitative-pricing-in-the-time-of-COVID-19.pdf.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020 ج). النساء في قلب المعركة ضد أزمة كوفيد -19
https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/women-at-the-core-of-the-fight-against-covid-19-crisis-553a8269/.

- ريان ، إن ، وعبدالله العيادي (2020). دعوة إلى نهج متعدد الجوانب يراعي النوع الاجتماعي للتصدي لجائحة كورونا. الصحة العامة العالمية ، 15: 9 ، 1404-1412 ، 17441692.2020.1791214 / 10.1080 :DOI.
https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17441692.2020.1791214?scroll=top&needAccess=true.

- السقاف ن. (2019). الطموح والفرصة والتظاهر: سياسات الجندر في اليمن. أطروحة دكتوراه ، جامعة ريدينغ.
http://centaur.reading.ac.uk/89042/.

- سالمين ، أحمد ومحمد (2020). دور استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التنسيق الاجتماعي بين منظمات الإغاثة المحلية أثناء الاستجابة للأزمة الإنسانية في اليمن. المجلة الماليزية للدراسات الإعلامية ص 51 - 68.
https://jpmm.um.edu.my/article/view/21240.

- ساباتس ويلر ، ر. و ن. كبير (2005). المساواة بين الجنسين وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.
https://www.researchgate.net/publication/228311556_Gender_Equality_and_the_Extension_of_Social_Protection.
- Swinkels ،2020 C. and H. Itcovits). من الأعمال الخيرية إلى الفرص العادلة: تسليط الضوء على الحماية الاجتماعية خلال جائحة كورونا.
https://includeplatform.net/news/spotlight-social-protection-covid-19/.

- يونيسف (2020). الحماية الاجتماعية المستجيبة للنوع الاجتماعي والمراعية للعمر: إطار مفاهيمي. ورقة عمل مكتب اليونيسف للبحوث

WP-2020-10 https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/WP-10_Gender-Responsive-Age-Sensitive-Social-Protection.pdf.

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (أ 2020) "المساواة بين الجنسين في أعقاب جائحة كورونا".

https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/09/gender-equality-in-the-wake-of-covid-19#view

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (ب 2020) وكورونا: بيانات النوع الاجتماعي الناشئة وسبب أهميتها. الموارد.

https://data.unwomen.org/resources/covid-19-emerging-gender-data-and-why-it-matters

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (ج 2020). تسليط الضوء على النوع الاجتماعي و جائحة كورونا، وأهداف التنمية المستدامة: هل سيعرقل الوباء التقدم الذي تم تحقيقه بشق الأنفس بشأن المساواة بين الجنسين

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (د 2020). في اليمن ، تواجه النساء تحديات إضافية يفرضها جائحة كورونا وسط النزاع المسلح المستمر

. https://www.unwomen.org/en/news/stories/2020/7/feature-yemen-covid-amidst-armed-conflict.

- (WEF -2019). تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2020. المنتدى الاقتصادي العالمي

https://www.weforum.org/reports/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality.

- منظمة الصحة العالمية (2020). موجز مناصرة النوع الاجتماعي وفيروس كوفيد -19. منظمة الصحة العالمية. استرداد
- البنك الدولي (2020). أبعاد النوع الاجتماعي لوباء كوفيد -19. مذكرة السياسة.

http://documents1.worldbank.org/curated/en/618731587147227244/pdf/Gender-Dimensions-of-the-COVID-19-Pandemic.pdf.

- مؤسسة تنمية القيادات الشابة، معايير الضعف.

https://www.yldf.org/humanitarian-response/EmergencyLife-SavingFoodAssistance.